

الفصل الرابع

بيت المال ووظائفه التنفيذية في التطبيق الإسلامي

- بيت المال كمؤسسة مالية ومصرفية
- النظام المحاسبي والمستندى في بيت المال

obeikandi.com

بيت المال ووظائفه النقدية فى التطبيق الاسلامى

من المعروف أن الدولة الاسلامية منذ نشأتها قد استكملت مقوماتها السياسية والادارية والمالية وأجهزتها الحضارية المتعددة فى فترة — كما يقال — تعد فى عمر التاريخ قصيرة • وقد يظن البعض أن الدولة الاسلامية لم تظهر الا فى عهد الخلفاء الراشدين • والحقيقة أنها ظهرت مستكاملة جميع مقوماتها فى عصر الرسول ﷺ • وكان اتساع رقعة الدولة العربية الاسلامية فى عهد الخليفة الثانى عمر بن الخطاب رضى الله عنه — نتيجة للفتوحات — مدعاة لاتخاذ ترتيبات ادارية ومالية ومحاسبية ومصرفية لمواجهة هذا التوسع الكبير • ووضع عمر بن الخطاب رضى الله عنه أول ديوان فى الاسلام •

وقد قسمت الدولة — فى اطار لا مركزية الادارة — الى ثمان وحدات ادارية — ولايات — وكانت الولاية تتكون من وحدات ادارية أصغر حتى تصل الى القرية •

● بيت المال كـمؤسسة مالية ومصرفية :

أما بيت المال فكان موجودا فى عصر الرسول ﷺ — واستخدم العمال والعاملين وفرض لهم الأجور والرواتب • ثم تنوعت الدواوين وفقا لما تقضى به الحاجة وتدعو اليه المصلحة •

كما صاحب ذلك انشاء الأجهزة الرقابية وكان مقر ديوان بيت المال
العام في عاصمة الدولة . وكان في كل ولاية بيت مال فرعى •

وكان ديوان السلطة — كما ذكره الماوردي^(١) — ينقسم
الى أربعة أقسام :

- ١ — ديوان الجيش •
- ٢ — ديوان الأعمال^(٢) •
- ٣ — ديوان الأعمال •
- ٤ — ديوان بيت المال •

وطبيعة بيت المال منذ نشأة الدولة الإسلامية أنه مؤسسها
مالية ومصرفية في ضوء ما تحمله من خصائص وأهداف ووظائف
وأدوات . لها شخصية معنوية . ولها وفقا لظروف البيئة والعصر
قياساتها المالية والمصرفية والمحاسبية . ونعرض بايجاز الجانب
التصنيفي لها •

حسبنا في تحديد مفهوم بيت المال في الدولة الإسلامية
تعريف الفقهاء له بأنه : عبارة عن الجهة لا المكان . وأن كل
مال استحققه المسلمون ولم يتعين مالكة منهم فهو من حقوق

(١) الأحكام السلطانية للماوردي المتوفى سنة ٤٥٠ هـ
ص ٢٠٣ وما بعدها — مطبعة الوطن بمصر سنة ١٢٩٨ هـ •

(٢) الأعمال كثيرة منها أعمال منحصل الغلال والتقاوى •
وأعمال الاعتصار • وأعمال المبيع ، وأعمال المتاع — أى المشتريات
— وأعمال الخدم • والتأدييات •

بيت المال . وكل حق وجب صرفه في مصالح المسلمين فهو حق على بيت المال « (٣) .

« ولو اجتمع على بيت المال حقان ضاق عنهما وكان أحدهما مصرفه مستحقا على وجه البديل والثاني مصرفه مستحق على وجه المصلحة والارفاق . واتسع بيت المال لأحدهما فقط صرف فيما يصير منهما ديناً فيه . فلو ضاق عن كل واحد منهما جاز لولى الأمر إذا خاف الفساد أن يقتصر على بيت المال ما يصرفه في الديون دون الارتفاق . وكان من حدث بعده من الولاية مأخوذاً بقضائه إذا اتسع له بيت المال » .

وتفصيل ذلك كما يقول الماوردي أيضا :

« وفيما اختص ببيت المال من دخل وخرج فهو ان كل مال استحققه المسلمون ولم يتعين مالكة منهم فهو من حقوق بيت المال فاذا تبض صار بالقبض مضافا الى حقوق بيت المال سواء أدخل الى حرزه أو لم يدخل لأن بيت المال عبارة عن انجته لا المكان . وكل حق وجب صرفه في مصالح المسلمين فهو حق على بيت المال . فاذا صرف في جهته صار مضافا الى الخراج من بيت المال سواء خرج من حرزه أو لم يخرج لأن ما صار الى عمال المسلمين أو خرج من أيديهم فحكم بيت المال جار عليه في دخوله اليه وخروجه » .

١٢١ المرجع السابق .

ويقول « أما المستحق على بيت المال فضريان :

١ - أحدهما ما كان بيت المال فيه حرزا فاستحقاقه مقدر بالوجود فان كان المال موجودا فيه كان صرفه في جهاته مستحقا، وعدمه مستقط لاستحقاقه .

٢ - والضرب الثاني أن يكون بيت المال له مستحق فهو على ضربين :

(أ) أحدهما أن يكون مصرفه مستحقا على وجه التبديل كأرزاق الجند وأثمان الكراع والسلاح فاستحقاقه غير معتبر بالوجود وهو من المحقوق الملازمة مع الوجود والعدم . فإن كان موجودا عجل دفعه كالتديون مع الأيسار وإن كان معدوما وجب فيه الانتظار كالتديون مع الأعسار .

(ب) والضرب الثاني أن يكون مصرفه مستحقا على وجه المصلحة والارفاق دون البديل فاستحقاقه معتبر بالوجود دون العدم فان كان موجودا في بيت المال وجب فيه وسقط فرضه عن المسلمين وإن كان معدوما سقط وجوبه عن بيت المال وكان ان عم ضرره من فروض الكفاية على كافة المسلمين حتى يقوم به منهم من غيه كفاية كالجهاد . وإن كان مما لا يعم ضرره كوعور طريق قريب يجد الناس طريقا غيره بعيدا أو انقطاع شرب يجد الناس غيره شربا نادرا سقط وجوبه عن بيت المال بالعدم سقط وجوبه عن الكافة لوجود البديل .

فلو اجتمع على بيت المال حقان ضاق عنهما واتسع لاحدهما
صرف فيما يصير منهما ديناً فيه فلو ضاق عن كل منهما جاز
لولى الأمر اذا خاف الفساد أن يقتصر على بيت المال ما يصرفه
فى الديون دون الارتفاق وكان من حدث بعده من الولاية مأخوذاً
بقضائه اذا اتسع له بيت المال » •

كما ذكر عن الشاطبى فى الاستقراض على بيت المال فى
الأزمات :

« الاستقراض فى الأزمات انما يكون حيث يرجى لبيت المال
دخل ينتظر وأما اذا لم ينتظر شئ، وضعفت وجوه الدخل بحيث
لا يعنى فلا بد من جريان حكم التوظيف » ويقول : ومن ملاحظة
المصلحة العامة أنه اذا خلا بيت المال أو ارتفعت حاجات الجند
وليس فيه ما يكفيهم فللامام أن يوظف على الأغنياء — أى
يفرض من الضرائب — ما يراه كافياً لهم فى الحال الى ان يظهر
مال فى بيت المال أو يكون فيه « ما يكفى » • فالشاطبى يضع
قيداً على مبدأ الاقتراض على بيت المال ويشترط قدرة بيت المال
على سداد القروض فى المستقبل فاذا كان لا يرجى ذلك فيتعين
على الحاكم عدم الالتجاء الى الاقتراض ويجب فى هذه الحالة
تمويل العجز بفرض ضرائب على الأغنياء •

معالجة الفائض فى بيت المال وتكوين الاحتياطى العام :

وقد اختلف الفقهاء فى معالجة الفائض المالى فى بيت المال
فى الفقه الاسلامى على قولين :

١ - يقول القاضى الماوردى (٤) : « واذا فضلت حقوق بيت المال عن مصرفها نقدا اختلف الفقهاء فى فاضله ، فذهب أبو حنيفة الى أنه يدخر فى بيت المال لما ينوب المسلمين من حادث » •

٢ - وذهب الشافعى الى أنه يقبض على أموال من يقيم به صلاح المسلمين ولا يدخر لأن الضرائب تعين فرضها عليهم اذا حدثت •

أغراض ديوان بيت المال :

ويحدثنا قدامة بن جعفر المتوفى سنة ٥٣٧هـ (٥) عن أغراض ديوان بيت المال فيقول : « هذا الديوان ينبغي أن يعرف عرضه. فان علم ذلك دليل على الحال فيه والفرص فيه انما هو محاسبة صاحب بيت المال على :

١ - ما يرد عليه من الأموال •

٢ - ويخرج من ذلك فى وجوه النفقات والاطلاقات •

وكان المتولى له جامعا للنظر فى الأمرين ومحاسبا على الأصول والنفقات » • كما يقول : « وما يحتاج الى تقوية هذا

(٤) المرجع السابق •

(٥) الخراج وصفة الكتابة - مخطوط - المنزلة الخامسة - الباب الثالث دار الكتب المصرية •

الديوان لتصح أعماله وتتنظّم احواله ويستقيم ما يخرج منه أن يخرج كتب المحمول من جميع النواحي قبل اخراجها الى دواوينها اليه ليثبت فيه . وكذلك ساير الكتب النافذة الى صاحب بيت المال من جميع الدواوين بما يؤمر بالمطالبة به من الأموال . ويكون لصاحب هذا الديوان علامة على الكتب والصكاك والاطلاقات — أى النفقات — ينفذها الوزير وخلفاؤه ويراعونها ويطالبون بها اذا لم يجدوها .

وان هذا الديوان اذا استوفيت أعماله كان مال الاستخراج بالحصرة والمحمول من النواحي » .

وكان والى كل ولاية يقوم بمباشرة جميع الإيرادات العامة وأصرف منها فى المصارف المختلفة والنفقات الاستثمارية ويرسل ما يتبقى من الأموال الى بيت المال العام فى عاصمة الدولة . هذا وقد أقامت الدولة بعد عصر الخلفاء الراشدين بعض المشروعات الاقتصادية كالمدايح والطواحين والحمامات والفنادق وقامت بتأجيرها وكانت تعرف بالمستغلات وأنشئ لها ديوان خاص يسمى ديوان المستغلات .

وكان بعض الخلفاء يهتمون بتفقد أوجه النفقات، ويروى أن أبا جعفر المنصور الخليفة العباسى الثانى تمقّد مرة الديوان فوجد المخزون من القراطيس — ورق الكتابة — كثيرا فساءه ذلك . وطُلب بيع الزائد عن الحاجة . ولكنه عدل عن ذلك لخوفه من

فيام احداث تمنع وصول القراطيس من مصر الى عاصمة
الخلافة في بغداد^(٦) وهو ما نعبر عنه بالخزون الاستراتيجي .

* * *

● النظام المحاسبي والمستندى فى بيت المال :

وقد كشفت دراسة أوراق البردى العربية^(٧) أن المجموعة
المستندية المستخدمة فى بيت المال لتسجيل كافة العمليات من
تحصيل للايرادات العامة وصرف النفقات العامة والحركة بين
بيت المال العام وبيوت المال الفرعية فى الولايات الاسلامية
وفيما بينها وبين بعضها . أنه قد استخدمت أدوات للمعاملات
المالية والنقدية غير النقود المعدنية - الذهب والفضة - تتشكل
عملا مصرفيا ومن أهمها السفتجة والتحويلات والمقاصة على
النحو التالى :

السفتجة

ذكر الخوارزمي لفظ « السفتجة » فى كتابه « مفاتيح
العلوم » ولم يعرفها واكتفى بقوله انها معروفة^(٨) .

-
- ٦١، الوزراء والكتاب - الجهشيارى ص ١٢٨ - المتوفى سنة
٢٣١ هـ - ٩٤٢ م .
(٧) التنظيم المحاسبي للاموال العامة فى الدول الاسلاميـة
- رسالة الماجستير للدكتور محمود لاشين - مقدمة لكلية التجارة -
جامعة الازهر ١٩٧٦ منشورة .
(٨) مفاتيح العلوم للخوارزمي المتوفى سنة ٣٨٧ هـ طبع
وتصحح عثمان خليل ص ١٩٢ .

ولكن محقق الكتاب ذكر فى الهامس أن « السفتجة هى الحوالة التى تعطى من بنك على بنك آخر . . . وذلك أن يدفع صاحب المال ماله لبنك على أن يأخذه من بنك آخر . . . المخ » ولقد تضمنت أوراق البردى لفظ السفتجة كثيرا . والحقيقة أن السفتجة هى خطاب تذكر فيه قيمة معينة من المال قابل لأن يصرف فى أى مكان من عملاء وجهابذة^(٩) الشخص الذى حرر السفتجة والنقود المذكورة فى السفتجة تدفع فى أى بلد وكان من السهل أن يحملها التاجر عبر الطريق الطويلة وهو آمن بل كانت أموال الجباية من الولايات ترسل الى العاصمة بهذه الوسيلة وهذا ما تؤكد الوثيقة رقم ٢٢٢ بسجل دار الكتب قطعة رقم ٢٤٦ طراز ٣٥٧ التى ذكرها جروهمان وترجع الى القرن الثالث الهجرى (التاسع الميلادى) وتتضمن المرسل الى بيت المال من أقساط الضرائب (قسط أبيب) وهو عبارة عن دنانير وأجزاء الدنانير والباقى سفاتج » .

• ويعرف أ . جروهمان^(١٠) السفتجة بأنها تساوى الشيك

التحويلات

وكانت التحويلات بين الدواوين معروفة وكان يعتد بالاحالة عند احتساب النفقة والايراد .

(٩) الجهبذ هو المصرفى والجهابذة الصيارفة .

(١٠) أوراق البردى العربية بدار الكتب المصرية ترجمة د. حسن

ابراهيم حسن — القاهرة ١٩٦٧ جزء ٤ ص ٢٣١ .

والتحويل هو أن يحيل بيت المال شخصا له مرتب أو دين مستحق على بيت المال على جهة معينة ليصرف منها استحقاقه . وبعد الصرف كان بيت المال يعتد لهذه الجهة بالمبالغ التي صرفتها لهذا الشخص .

والتحويلات التي تتم على جهة معينة كان يعتد بها وتفيد بمبالغها في الجانب الايمن من الجريدة — الدفتر — وكان يطلق على هذه التحويلات «المجرى» (١١) .

هذا وكانت الجرائد — الدفاتر — المستخدمة في ديوان بيت المال مسجلة بمعنى ان كل صفحة من صفحاتها كان يوضع عليها خاتم السلطان (١٢) .

المقاصة

والمقاصة (١٣) هي أن يحبس من القابض لمانه ما كان تلمذته (١٤) أو استلفه وربما يقاص من رزقه بحق بيت المال قبله من خراج أو نحوه فيجعل ما استلفه اخراجا له ووردا له . أى ان المقاصة عندئذ تلغى ما كان على العامل .

(١١) التنظيم المحاسبى للأموال العامة — د . محمود لاشين — ص ٢١٢ .

(١٢) المرجع السابق ص ٧٣ .

(١٣) المرجع السابق ص ٢١٩ .

(١٤) التلميذ أن يطلق لطائفة بعض أرزاقهم قبل الاستحقاق .

حسابات بيت المال (١٥) :

تبدأ عملية التسجيل فى دفاتر بيت المال بدفتر يطلق عليه « تعليق اليومية » ويقول النويرى (١٦) : « أول ما يحتاج اليه كل مباشر أن يضع له تعليقا ليوميته . ذكر فيه تاريخ اليوم والشهر من السنة الهلالية . ويذكر فيه جميع ما يتجدد ويقع فى ذلك اليوم فى ديوانه من :

- ١ - محضر
- ٢ - مستخرج
- ٣ - مجرى
- ٤ - مبيعات (مشتريات)
- ٥ - مباع
- ٦ - مصروف
- ٧ - ما يتجدد من زيادات فى الأجر والضمان
- ٨ - تقرير أجائر
- ٩ - ترتيب أرباب استحقاقات على جهات
- ١٠ - تنزيل من يستخدمه
- ١١ - صرف من يصرفه من أرباب الخدم
- ١٢ - غير ذلك

(١٥) كان العرب يقسمون الكتابة الى أصلين رئيسيين : كتابة الانشاء . وكتابة الاموال .

(١٦) نهاية الارب فى فنون الادب للنويرى - جزء ٨ من مؤلفه الكبير ، كتبه سنة ٧٢١هـ (١٣٠٢م) بالقاهرة .

وحتى لا يخل بشيء مما وقع له فى مباشرته قل أو جل .
 وهذا التعليق هو أصل المباشرة فمن ضبط اليوم انضبط ما بعده » •
 ويوضع لكل اسم ما يستحقه مشاهرة ومسانهة عينا (أى
 نقدا) وغلة أو غير ذلك ؛ ثم يشطب قبالة كل اسم ما قبضه
 مفصلا بتواريخه من جهة قبضه ليسهل عليه بذلك محاسبة
 كل نفر عند الاحتياج ؛ ولا بد لكل مباشر من جريدة على هذه
 الصفة تشتمل على الأصل والخصم •

نظام دقيق لحفظ مستندات وسجلات الدواوين :

وكانت مستندات وسجلات الدواوين تحفظ بطريقة منتظمة
 فى مكان معد لذلك ويعمل لذلك فهرست • وإذا تطلب الأمر
 استخراج مستند مضى عليه مدة طويلة فلا بد لاستخراجه
 من أمر كتابى يوقع عليه مسئول كبير فى الديوان •

ولقد أورد الصابى^(١٧) قضية تفيد أن أحد المسؤولين
 عن الديوان فى بغداد فى سنة ٢٩٨ هـ رفعت اليه مظلمة من أحد
 الرعايا وعند مشول الخصوم بين يديه تذكر أنه كان قد تضى فى
 مثل هذه القضية منذ ستة عشر عاما ، فكتب الى الديوان المختص
 باخراج ذلك المستند • قال الصابى : « جلس أبو الحسن
 ابن الفرات يوما للمظالم فى سنة ٢٩٨ هـ فتقدم اليه خصمان
 فى دكاكين بالكرخ وتأملهما فقال لأحدهما أرفعت اليه قضية فى

(١٧) تحفة الأمراء - ص ١٤٣ •

سنة ٢٩٨ هـ فى هذه الدكاكين • ثم رجع ونال له : سنك تصغر عن هذا • فقال الرجل : ذاك أبى •• فوقع أبو الحسن باخراج رقع القصاص والتوقيعات فى سنة ٢٩٨ هـ من الديوان •

حساب الختمة — حساب العمليات النقدية :

وقال النويرى^(١٨) : تعد الختمة على ما يرد الى بيت المال من العين — العمليات النقدية — من سائر الأموال . وقد تعد عن شهر وقد تعد عن سنة وتسمى حينئذ الختمة الجامعة وطريقة اعداد الختمة أنه اذا مضت على المباتر مدة — وهو هنا الجهبذ — أى الصرفى — لا تتجاوز أحد عشر شهرا نظم حسابا سماه الكتاب فى مصالحهم : الختمة •

ونتصور فيما يلى نموذجا لحساب الختمة فى اطار ما ذكره النويرى وقد كانت أصول الأموال — الاير دات — تسجل فى يمينة الدفتر ، وتسجل المصروفات على يسار الدفتر •

(١٨) مرجع سابق •

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

ختمة بمبلغ المستخرج والمجرى من أموال الجهات
لاستقبال أول المحرم والى آخر ذى الحجة عام ٠٠٠٠

بولاية ونظر ومشاركة واعداد

أصول الأموال (الإيرادات) خصوم الأموال (المصروفات)

١ - الوارد من الجهة . . .

وتاريخه
(أ) التحويلات XXXXXXXXXX

الوارد من الجهة
XXXX

وتاريخه
(ب) المشتريات XXXXX

٢ - المجرى : جهة مجرة
(ج) المصروفات

٣ - المضاف
(د)

(أ) الحاصل المساق

XXXX (رصيد مرحل)

XXXX (ب) أثمان المبيعات

الحاصل (الرصيد)
XXXX (ج) قروض

XXXX (د) التحويلات

XXXX (هـ)

XXXX XXXX
XXXX XXXX

الفذاکة

كما كان يعتد بالاضافة الى الختمة — حساب العمليات
النقدية — حساب «التوالى» — الغلال — وكما يقول النويرى:
مضافا مخصوما الى آخره على نفس المنوال السابق •

وحساب المبيعات . وحساب المشتريات . وحساب انجوالى
— الجزية — وكذلك يعد حساب الخدم والجنائيات والتأدييات —
والخدم هى الأموال التى يدفعها الفلاحون نظير الضيافة • يقول
النويرى : « يذكر فيه الأسماء والجرائم. ويضيف الى ذلك ما لعله
انساق قبل تقرير هذا المال أو العمل الذى قبله ، ويفذلك عليه .
ويستخرج من عرضه بمقتضى ختم المدة . ويعتد بما لعله رسم
بالمسامحة به مما هو قرر . ويسوق ما ينطرد بعد ذلك الى
الباقي » •

عمل الارتفاع — الحساب الختامى :

ويعد عن كل سنة مالية كاملة هجرية عمل الارتفاع — وهو
كما يقول النويرى « العمل الجامع الشامل لكل عمل » • وهو
بمثابة الحساب الختامى للديوان . أو الولاية ، أو الدولة •

وكما يقول : وكان يازم اعداد تقرير الارتفاع — فى كل
سنة وهو الارتفاع بعينه الا أنه لا يضيف فيه حاصلا ولا باقيا
ولا يفصل فيه الجوالى — الجزية — بالأسماء ، بل يعقد الجملة
فى صورة على ما يستحق من جهات الأصول والمضاف . ويخصم

بالمرتب عليها عن سنة كاملة . ويسوق للملى خالص أو ناقص ليظهر
بذلك ميزان تلك الجهة (١٩) .

وأما تقدير الايراد أو المصروف لكل ولاية أو اقليم فكان
يسمى « العبرة » .

التعامل على أساس معيار نقد بيت المال ووزنه :

وقد وردت كثيرا فى ايرادات — ايصالات — السداد وفى
غيرها من أوراق البردى عبارة أن « الدفع بنقد بيت المال ووزنه »
ويعلق أ . جروهمان (٢٠) على ذلك بقوله :

تشير هذه النصيحة الشائعة الاستعمال الى هذه الحقيقة
وهى أن تسديد قيمة هذه الايجارات لبيت المال انما كان يتم على
أساس أن هذه الضرائب كانت تؤدى على أساس المعيار الرسمى
لوزن العملة المودعة ببيت المال . ومن مجموعة أوراق البردى
نلاحظ أن قررة بن شريك والى مصر تم السماح لعامل الضرائب بأخذ
الجزية « على وزن بيت المال » كما أعطى هذه التعليمات الى
المقتضال أو عامل اخراج الكورة — الاقليم — أو عمدة القرية .

على أن الصعاب الى كان يواجهها كبار موظفى بيت المال
ومن يليهم من الموظفين من جراء استعمال العملة الزائفة فى دفع

(١٩) مرجع سابق — جزء ٨ ص ٢٧٥ — ٢٩٧ .

(٢٠) مرجع سابق جزء ٢ ص ٤٤ .

الضرائب لم تطف عند حد . ومن ثم أصبحت مهمة الموظف الذى عرف فى صدر الفتح العربى جهاداً وزن العملة ومطالبة الناس بأداء ما عليهم من الضرائب على أساس هذا الوزن المقدر » •



● الخلاصة :

١ - بيت المال كمؤسسة مالية ومصرفية :

- بيت المال مؤسسة مالية ومصرفية وفقاً لظروف البيئة •
- بيت المال مؤسسة مالية مركزية تتمثل فى بيت مال عام فى عاصمة الدولة الإسلامية وتوجد بيوت مال فرعية فى ولايات وأقاليم الدولة •
- بيت المال له الشخصية المعنوية القانونية والمحاسبية •

٢ - العجز والفائض فى بيت المال :

- يجوز الاستقراض على بيت المال فى ظروف معينة وبشروط معينة •
- ويجوز عند الحنفية إذا فضلت حقوق بيت المال من مصرفها المستحق تكوين احتياطي عام بالفاضل - أى الفائض - لدعم المركز المالى لبيت المال •

٣ - أهداف التنظيم المحاسبى فى بيت المال :

- يستهدف التنظيم المحاسبى فى بيت المال تحقيق الأهداف

التالية وهي كما ذكرها الفقهاء تشكل اطار المحاسبة الحكومية
فى الدولة الاسلامية :

(ا) تسجيل ما يرد على بيت المال من الأموال والايرادات
وما يخرج منها فى وجوه النفقات - الاطلاقات - مؤيدة
بالمستندات الخارجية والداخلية التى تحفظ بطريقة منظمة
ومفهرسة فى مكان معد لذلك ولا يستخرج أى مستند مضت عليه
مدة طويلة الا بأمر كتابى موقع عليه من مسئول كبير .

• (ب) بسط حسابات جارية شخصية

• (ج) تصوير حسابات ختامية سنوية .

٤ - بيت المال والعمل المصرفى :

تشمل عمليات بيت المال بالاضافة الى الايرادات

والمصروفات :

• (ا) منح القروض للمزارعين وغيرهم

• (ب) شراء المستلزمات السلعية .

• (ج) المبيعات

• (د) الخدمات

وقد اتسعت وتطورت أدوات التعامل فى بيت المال لتشمل

عدا النقود المعدنية أدوات أخرى من أهمها :

• (ا) السفاتج أى الشيكات

• (ب) التحويلات بين الدواوين . وكان يعتد بالاحالة عند

احتساب النفقة أو الايراد ، وكانت تسمى « المجرى » .

(ج) المقاصة •

وكانت تتم المحاسبة على أساس معيار عملة بيت المال ووزنه • وكان يعرف من يتولاها بالجهاذ أو الجهبذ (الصرفى) •

• - بيت المال ونقود الودائع - النقود المصرفية :

وبجوار الدينار الشرعى الذى احتل فى النظام النقدى المعدنى مكانا مرموقا فى التجارة الدولية ثابتا ومستقرا عرفت الدولة الاسلامية النقود المصرفية - بمفهوم نقود ودائع الحسابات الجارية - فى معاملات بيت المال العام وبيوت المال الفرعية . وبين بعضها . كأداة للتعامل دون أن يمر هذا النظام النقدى بمرحلة النقود الائتمانية الورقية - البنكنوت •
